د. عبدالكريم الكندري ورياض العدساني

محمد هايف

أسامة الشاهين ومبارك الحجرف

محمد المطير

المجلس يرحّل جلستي 3 و4 مارس إلى 10 و11 من الشهر نفسه

عرض تقريري «المالية» بشأن تعديل «التأمينات» الجلسة المقبلة

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد والشيخ د.احمد الناصر

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد وأنس الصالح ود. فهد العفاسي ومبارك الحريص

سمو الشيخ صباح الخالد وعدنان عبدالمصمد وعبدالله الرومي

ورؤساء اللجان المتخصصة ووضع جدول لتلك الجلسات وذلك حتى يتسنى لنا تحقيق آمال وتطلعات الشعب الكويتي الكريم وعليه ارجو عرض الرسالة على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسبا في ذلك.
(موافقة عامة)

● مرزوق الغانم: بناء على طلب مجموعة من النواب الجلسة القادمة 18، 19 وطلب النواب تقديمها 11 و12 بسبب تخريج الجيش سيكون في 11 فبراير.
والمقترح الجلسة القادمة في 4 و6 مارس ستكون في 10 و11 مارس.
(موافقة عامة)

● علي الدقباسي: سأستجوب الوزيرة العقيل إذا لم تتحقق الجدية في موضوع المتقاعدين، ونطالب بمناقشة تقرير اللجنة المالية.

● صالح عاشور: استمرار التحقيق في قضية تم حفظها في النيابة العامة لا يوجد معه داع للتحقيق في اللجنة البرلمانية، وبخصوص تقريري اللجنة المالية بتخفيض نسبة الفوائد البنكية على قرض المتقاعدين والاستبدال الى تقارير مهمة، تخفيض النسبة مع زيادة القرض الحسن على 10 أضعاف، والتقرير الاولي للجنة بحيث لا تزيد الفوائد على 3٪ وتم تقديم تقرير آخر بزيادة النسبة من 3٪ إلى 6٪، وأنا أدعو إلى تخفيض الفوائد إلى أقل من 3٪ وأريد المزيد من المزايا للمتقاعدين نتيجة لما قدموه من خدمات طوال عمرهم للبلد.

وبخصوص أولوية التوظيف لأبناء الكويتية، فقد صدر مرسوم بتعديلات على قانون الخدمة بأن تكون أولوية التوظيف لأبناء الكويتية ثم البدون ثم الجاليات الأخرى. وخاطبنا الديوان بتفعيل هذا المرسوم تقديرا لجهود الاخت الكويتية والمرأة الكويتية.

● أسامة الشاهين: تحية لسمو الأمير في الذكرى الرابعة عشرة على توليه مقاليد الحكم، والرسالة التي تتعلق بتوظيف أبناء الكويتيات يساهم في الأمن الاجتماعي لوطننا العزيز، فهم يفاجأون بعد الثمانية عشرة بعدم منح مزايا أكثر ويتعرضون لمعاناة اجتماعية كبيرة. يكون ابن الكويتية بعد الكويتيين أو البديل الثاني بعد الكويتي في أولوية التوظيف ونريد تفعيل المرسوم الاميري الذي لم يفعّل حتى الآن.

وبخصوص الاكتتاب العام فيجب ان تكون وفق المادة الثانية من الدستور اكتتاب شركة شمال الزور والبورصة كانت به محاذير شرعية حرمت خزانة الدولة من أموال كثيرة.

أريد تطبيق المادة 55 من اللائحة بالاستعجال بإقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

● علي الدقباسي: الحكومة تماطل فيما يتعلق بخفض قيمة قسط المتقاعدين من 25٪ إلى 10٪ ولا تريد التخفيض عن المتقاعدين، ونريد التوصل الى اتفاق نحقق الغرض منه، والتفاوض لم يعد مجديا، تمديد التعاون لتحقيق الغرض دون هدر للوقت ودون جدل، المجلس مطالب بالتصويت على هذه الرسالة بالموافقة لأن القانون به رحمة للمتقاعدين.

وليد الجاسم

عدنان عبدالصمد

عبدالله فهاد

محمد هايف

■ عاشور: لا داعي لتمديد مدة التحقيق في وفاة الظفيري.. فالقضية حفظت في النيابة

■ الشاهين: يجب أن تكون الاكتتابات في الشركات وفق الشريعة الإسلامية

حاولت الوصول إلى صيغة توفيقية لحل مشكلة المتقاعدين.

● وزيرة المالية: نؤكد اهتمام الحكومة بالمتقاعدين ولكن نستطيع الوصول الى تفاهم فأطلب التنسيق بين اللجنة المالية لأن التقارير ادرجت بناء على عرض الوزير السابق ولم أطلع على التقارير ولم يتم التنسيق معي داخل اللجنة كوني وزيرة جديدة في هذا الملف.

● علي الدقباسي: هذه الوزيرة عبء على الدولة فحديثها غير صحيح واتعهد أمام الأمة إذا لم يكن هناك حل فسأتخذ اجراءاتي، وأشهد وزير الدفاع ورياض العدساني أني حدثتها وردت باستعلاء.

● صفاء الهاشم: الوزيرة قالت هناك بعض الاختلافات في الارقام والجداول وهناك أقل من اسبوعين لحل هذه الخلافات بوجود «التأمينات» حتى تصل الى تقرير جيد.

● وزير مجلس الأمة مبارك الحريص: نؤكد تعاون الحكومة في هذا الملف، وطلب التأجيل للوصول الى حل يرضي الجميع بإذن الله.

● رياض العدساني: ما كان هناك أي استعلاء من الوزيرة نهائيا، لدينا 3 تقارير بالنسبة للتأمينات، والوزيرة لديها اهتمام.

د. خالد الفاضل ود.مريم العقيل وخالد الروضان

د. خليل عبدالله

فيصل الكندري ود.خليل عبدالله وخالد الشطي

احمد الفضل

عبدالله الكندري ومبارك الحجرف وعبدالله فهاد وشعيب المويزري

علي الدقباسي

● عادل الدمخي: المشكلة في تغيير الوزراء وكل وزير يقول أنا جديد وكل وزير عنده فكر عن آخر وهذا بالحقيقة هروب من المسؤولية، واليوم تعديل قانون التأمينات أصبح واجبا واليوم نتعامل مع مؤسسات دولة وليس أفرادا، وزير يروح ووزير يجي.

ولا أحد يستطيع أن يقول ان المتقاعدين عليهم عبء كبير والسبب تلك القوانين وايضا ابناء الكويتيات اللي تتعب عليهم الدولة ولكن للأسف في قضية التعيين الوافد أحسن من ولد الكويتية هل هذا الأمر يجوز؟!!

● صفاء الهاشم: نحمد الله على سلامة سمو الأمير، واليوم في هذا الموضوع تعديل قانون ابناء الكويتيات يجب علاجه وتلك الفئة كويتيات ويجب توظيف ابناء الكويتيات بدلا من التوظيف للوافدين.

وأبناء الكويتيات ولاؤهم لهذا البلد غير عن الوافدين.

ويوجد في مجلس الوزراء وافد معين منذ عام 1975 اسمه مدحت وهبي وعطوه مناصب وغيره منو الأولى مو ولد الكويتية ولماذا لا يعين ابناء الكويتيات في مؤسسات الدولة؟ وين ديوان الخدمة المدنية؟

● عبدالله الكندري: الكثير من أبناء الشعب الكويتي محروم من الاكتتاب في بعض الشركات الأخيرة والكل يعرف ولا أعرف ما هو السبب اللي خلا الحكومة ما تضع بعض النقاط حتى يكون في أريحية للمواطنين. وللأسف ان الحكومة لم تضع بعض النقاط كي يستحوذ البعض على الشركات!! ورسالتي إلى الحكومة لماذا لا تضعون بعض القوانين في تلك الشركات كي يكتتب المواطنون في الشركات؟ وعدم وجود هذا النص هو حرمان المواطن من الاستثمار في تلك الشركات.

● عبدالله الرومي: اليوم نقاشنا خليط والموضوع المعروض الآن لا يندرج تحت بند الرسائل واليوم موضوع التأمينات يقدم كطلب وليس كرسالة!

● محمد الدلال: تلقينا رسالة سمو أمير البلاد بالتقدير ونتمنى من الله أن يلبسه لباس العافية.

ما هو موجود في جدول الأعمال والمدرج والجاهز للنقاش هو 46 تقريرا يعني 46 قانونا، نحن نتكلم عن 55 قانونا جاهزا للنقاش، لا ألوم مقدم الرسالة، نحن دورنا يغلب عليه الطبيعة الرقابية ولدينا اشكالية في التشريع.

لدينا قانون القياديين ولم يقر منذ سنتين مدرج على جدول الأعمال وعدم اقراره بسبب فساد في اداء القياديين، وقانون مكافحة الفساد لابد من اقراره، وهذا دورنا قبل أن يكون دور الحكومة نطالب بتخصيص يوم الاربعاء لاقرار القوانين بالتنسيق مع لجنة الأولويات بحيث تكون أولوية للمواطنين وللدولة، تقدمت بصفتي رئيس لجنة التحقيق في وفاة أحمد الظفيري طلبت مد أجل عمل اللجنة والتقينا بأهل الفقيد والجهات المعنية ونحتاج لفترة لاستكمال عملية التحقيق لتقديم التقرير حتى 4/30.

● حمدان العازمي: بخصوص توظيف أبناء الكويتيات، فهم لهم الحق في التوظيف ونرى تصورا في التوظيف حتى لابناء الكويتيين، تصريح رئيس الحكومة امس كان يحث الوزراء على النزول للمواطن أينما وجد المواطن، لكن نريد منه ايضا حث الرئيس للوزراء بفتح الباب للمواطنين ويقابلونهم. أيام الشيخ نواف سمو ولي العهد كان يقابل المواطنين يومي الاحد والاثنين فالدولة من الناحية الامنية مطلوب توظيفهم.

● عبدالوهاب البابطين: الرسائل اصبحت مبدأ يقدم فيها النواب بكل المسائل التي تتعلق بطلباتهم التي من المفترض ان تقدم اثناء الجلسة، الشعب يطالب بإقرار القوانين ونقر بأن مجلس الأمة أخفق في اقرار التشريعات وصارت القاعة

«هايد بارك» لمناقشة القضايا الدولية وكورونا وخلافه ونتغافل عن قضايا وقوانين الشعب، كورونا يفترض الوزير المعني يعرض بيانا والنواب يقدمون بيانا او توصيات.

دور النائب التشريع والرقابة وإقرار القوانين، دور الانعقاد الماضي حددت جلستين ناقشنا فيهما اكثر من 12 قانونا نتج عن ذلك أخطاء في الصياغة بسبب الاستعجال. يفترض انه في كل جلسة عندنا قانون او قانونان نقرهما ونناقشهما.

● عمر الطبطبائي: أتمنى من الحكومة والنواب ان يروا المواطن انه غير كويتي، الكلام مكرر، موضوعات متكررة وتوصيات، كورونا والقضية الفلسطينية مهمتان نعم، لكن أين المواطن؟!

دورنا رقابي وتشريعي، الرقابي فعلناه لكن أين التشريعي؟

قدمت في دور الانعقاد الماضي طلبا بتخصيص كل خميس لإقرار التشريعات، قدمت طلبا ان تكون هناك جلسة خاصة لمناقشة القوانين التي تهم الناس، مثل التعليم فهو ليس خلافيا أتمنى تحديد يوم لمناقشة القوانين وإقرارها.

● مرزوق الغانم: لي تعليق على الطلبات، فالطلبات موجودة لدى الأمانة العامة حتى لا يصير تكسبا على الموضوع، يتكلم عن الطلبات وهو موقع على 20 طلبا.

● أسامة الشاهين: بعد التنسيق مع رئيسة اللجنة الحالية وظروفها واقترح ان تكون اللجنة المختصة هي لجنة المرافق العامة.

● صفاء الهاشم: الطلب تحويل الرسالة الى اللجنة المالية لكن شهر قليل جدا فأطلب 3 أشهر وليس شهرا.

● حمدان العازمي: تشاورت مع رئيس لجنة المرافق الهدية لأن اللجنة المالية لديها مشاكل ولا تعقد اجتماعات.

● عبدالله الرومي: هذه موضوعها ليست رسالة بل طلب، والاختصاص محدد باللائحة لأن به جانبا ماليا وفنيا.

● مرزوق الغانم: جدول الأعمال به 46 تقريرا باقتراحات بقوانين، وأحد الاخوان يقول لي القوانين والتأخير بها فأنا

البرلمان العربي يُقرّ قانوناً لحفظ الآثار العربية وحمايتها

القاهرة ـ هناء السيد

إدراكا للمخاطر المحدقة بالآثار العربية في ظل ظروف عدم الاستقرار الأمني والسياسي التي تشهدها عدد من الدول العربية، أقر البرلمان العربي في جلسته التي عقدت في القاهرة مؤخرا «القانون الاسترشادي لحفظ الآثار العربية وحمايتها»، كقانون عربي موحد تستند إليه الدول العربية عند إعداد أو تحديث تشريعاتها الوطنية بشأن حماية آثارها. وحرص البرلمان العربي على مناقشة القانون على أوسع نطاق عربي، حيث تمت مناقشته مع عدد من الخبراء العرب المتخصصين في مجال الآثار، ودراسته مع الوزرات المعنية بالآثار في الدول العربية، ومع المجالس والبرلمانات العربية.

وأكد رئيس البرلمان العربي أن مبادرة البرلمان العربي بإقرار «القانون الاسترشادي لحفظ الآثار العربية وحمايتها» تأتي في ظل ما تتعرض له الآثار العربية من مخاطر وتحديات سواء كانت بشرية أو طبيعية، مثل الإرهاب والحروب والنزاعات المسلحة وجرائم النهب والسرقة والتهريب والتشويه والتدمير، إضافة إلى تأثير تغيرات المناخ والكوارث الطبيعية.

وشدد رئيس البرلمان العربي على أن «القانون الاسترشادي لحفظ الآثار العربية وحمايتها» يهدف إلى تحقيق الحماية القانونية للآثار العربية على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وتقديم مبادئ استرشادية للدول العربية تأخذ بعين الاعتبار الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحفظ الآثار وحمايتها، ووضع آليات عملية لمساعدة الدول العربية على توثيق الآثار والممتلكات الثقافية وتسجيلها في قوائم وطنية، واستحداث قواعد صارمة لمنع سرقة الآثار العربية أو تهريبها واستعادة المنهوب منها خارج الدول العربية، وحظر إتلافها أو إلحاق الضرر بها أو تشويهها أو تغيير معالمها أو تقليدها، ووضع أسس مواجهة حالات التعدي على المواقع الأثرية العربية، واستحداث آليات وتدابير جديدة لحفظ الآثار العربية وحمايتها وزيادة الوعي وتعزيز المشاركة المجتمعية.